الاستصحاب النحوي: أسسه وأقسامه عند تمام حسان
- دراسة تحليلية -

د. مبروك بركات

مركز البحث العلمي والتقني
لتطوير اللغة العربية - وحدة ورقلة

yasirbm2013@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2017/04/08 تاريخ القبول: 2018/04/15

الملخص

يتناول هذا البحث دليلا من أدلة أصول النحو العربي في نظر اللغوي تمام حسان، ويتمثل هذا الدليل في الاستصحاب النحوي، إذ سنتطرق إلى التعريف به في عرف الأصوليين، ونبين أهم أسسه النظرية والمنهجية التي وقفنا عليها، ونخص منها فكرة الأصل والفرع، وظاهرة الاقتصاد اللغوي، لنعرض بعد ذلك أصول هذا الدليل النحوي وفروعه وفق التصنيف الذي نضده الأستاذ تمام، لنذيل بحثنا بأهم الملاحظات والنتائج المستخلصة .

الكلمات المفاتيح:

الاستصحاب النحوي - الأصل والفرع - الاقتصاد اللغوي - تمام حسان - أسس- أقسام.

La co-occurence grammaticale: fondements et types chez Tammam Hassan - étude analytique-

Résumé

Cette recherche porte sur un des principes des origines de la grammaire arabe vu par le linguiste tammam Hassan. il s'agit de la co-occurence grammaticale. nous allons la définir chez les fondamentalistes tout en démontrant ses bases théoriques et méthodologiques les plus importantes, sur lesquelles nous nous sommes appuyés; à savoir l'origine et la section ainsi que le phénomène de l'économie linguistique. Nous présenterons par la suite les origines de ce guide grammatical et ses sections selon la classification du professeur Tammam. Nous cocluons notre recherche par les observations et les conclusions les plus importantes.

Mots clés:

Co-occurence grammaticale- origine et section- économie linguistique- Tammam Hassan- les fondements- les catégories.

Grammatical co-occurrence: foundations and types according to Tammam Hassan - analytical study-

Abstract

This research focuses on one of the principles of the origins of Arabic grammar as seen by the linguist tammam Hassan. it's about grammatical co-occurrence. we will define it among fundamentalis while demonstrating its theoretical and methodological bases bases, on which we have relied to know the origin and the section as well as the phenomenon of the linguistic economy. We will present the origins of this grammatical guide and its sections according to the classification of Professor Tammam. We will conclude our search with the most important observations and conclusions.

Key words:

Grammatical co-occurrence - origin and section- linguistic economy- Tammam Hassan- the foundations- categories.

• تقديـــم:

يعد تمام حسان [1] مـن أعـلام الفكـر اللغـوي الحديـث، إذ كان مـن طليعـة الباحثـين الذيـن أسـهموا في نقـل الدراسـات اللسـانية الحديثـة إلى الثقافـة العربيـة، وإعـادة قـراءة التراث اللغـوي العـربي مـن خلالهـا، فبـدت كتبـه الأولى كمناهـج البحـث في اللغـة واللغـة بـين المعياريـة والوصفيـة، ناقـدة للـتراث ملصقـة بـه مظاهـر التكلـف والتأويـل والتعقيـد، ومفضلـة للدراسـات اللسـانية الحديثـة عليـه، ولكننـا نلمـح في كتابـه الأصـول مـدى توغـل الأسـتاذ تمـام في قضايـا الـتراث النحـوي العـربي وفقهـه بالمنهـج الـذي اعتمـد عليـه النحـاة، وتشـبثه بمفاهيمـه، ولكـن بصـورة يتجـلى فيهـا إعـادة النظـر وجـدة التصنيـف والتحليـل فخـرج بذلـك مـن دائـرة التقليـد وإعـادة كلامهـم، إلى مجـال أرحـب يطبعـه التميـز والخصوصيـة في الجهـد، وهـو مـا تجـلى في تناولـه لقضايـا الاسـتصحاب النحـوي التـي درج اللغويـون المحدثـون عـلى إعـادة مـا ذكـره الأصوليـون القدامـى فيهـا دون تحليـل أو تعليـل أو إضافـة مميـزة تُذكَـر.

أولا: مفهوم الاستصحاب النحوي و أهم أسسه:

1- مفهوم الاستصحاب:

يـدل مصطلـح الاسـتصحاب في **اللغـة** عـلى الملازمـة والمصاحبـة وعـدم المفارقـة [2]، فقـد قـال ابـن فـارس في معجـم مقاييـس اللغـة: "الصـاد والحـاء والبـاء أصـل واحـد يـدل عـلى مقارنـة الـشيء ومقاربتـه ومـن ذلـك الصاحـب والجمـع الصحْـب، كـما يقـال راكـب وركْـب وكل شيء لاءم شـيئا فقـد اسـتصحبه[3].

وأمـا في **الاصطـلاح** فـإن مصطلـحَ **الاســتصحاب** فقهـي في الأصـل، ويُعرِّفُـه علـماء أصـول الفقـه بعـدة مفاهيـم منهـا تعريـف الشـوكاني لـه بأنـه: بقـاء الأمـر عـلى حالـه إذا لم يوجـد مـا يغـيره[4]، وبـين مفهومـه الغـزالي بـأن الاسـتصحاب هـو التمسـك بدليـل عقـلي أو شرعـي، وليـس راجعـا إلى عـدم العلـم بالدليـل بـل إلى دليـل مـع العلـم بانتفـاء المغـير أو مـع ظـن انتفـاء المغـير عنـد بـذل الجهـد في البحـث والطلـب [5]، ونقـف عـلى تعريـف للزركـشي زاد المصطلـح إيضاحـا في حـده بأنـه اسـتصحاب الحـال لأمـر وجـودي

أو عدمي عقلي أو شرعي معناه أن ما ثبت في الزمن الماضي فالأصل بقاؤه في الزمن المستقبل وهو معنى قولهم بقاء ما كان على ما كان حتى يوجد المزيل عمن ادعاه فعليه البيان وأن الجوهر إذا شغل المكان يبقى شاغلا إلى أن يوجد الدليل المزيل[6].

وأما تعريف النحاة للاستصحاب فقد جاء تبعا لتعريف الفقهاء، فقد عرفه أبو البركات الأنباري على هذا النحو، في قوله: هو " إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم النقل عن الأصل، كقولك في فعل الأمر: إنما كان مبنيا لأن الأصل في الأفعال البناء وإن ما يعرب منها: لشبه الاسم، ولا دليل يدل على وجود الشبه فكان باقيا على الأصل في البناء" [7].

وأما عن مدى استدلال النحاة بالاستصحاب فإننا نورد رأي الأنباري أيضا الذي أدلى برأيين حياله، يبدوان متناقضين في الوهلة الأولى، فقد اعتبر الاستصحاب من الأدلة المعتبرة في موضع من كتابه لمع الأدلة [8]، واعتبره في موضع آخر من أضعف الأدلة، ولا يجوز التمسك به إذا ما وجد دليل أقوى منه[9] ولكننا إذا أنعمنا النظر فإن التناقض يزول؛ إذ إن الأنباري قرر اعتبار الاستصحاب، ولم يقرر قوته حتى ينتج تناقض بين اعتباره وبين ما قرره من ضعفه، ومقصوده من أنه من الأدلة المعتبرة أن النحاة يتشبثون به إذا لم يجدوا دليلا قويا يستندون إليه في الاستدلال.

ويبدو أن موقف النحاة من الاستصحاب يماثل موقف الفقهاء؛ فقد قرروا أن "المفتي إذا سئل عن حادثة يطلب حكمها في الكتاب ثم في السنة ثم في الإجماع ثم في القياس فإن لم يجده فيأخذ حكمها من استصحاب الحال" [10].

وأما تمام حسان فقد أولى الاستصحاب اهتماما كبيرا، ورفع منزلته إذ صنفه قبل دليل القياس، مخالفا بذلك رأي الأصوليين القدامى، والمبرر الذي قدمه لتعليل هذا التقديم يتمثل في أن "القياس لا يكون إلا بعد أن يتضح الأصل والفرع ويعرف المطرد من الشاذ"[11]، ولا يتوصل إلى هذه الأمور إلا بدراسة الاستصحاب، ولكننا وإن سلمنا بأن الاستصحاب عتبةٌ للقياس فإننا لا نسلم بِتَقدُّمِهِ عليه في قوة الاستدلال؛

لأن طبيعة القياس عملية، والحاجة إليه مستمرة .

ويرى الأستاذ تمام أيضا أن النحاة لم يوفوا الاستصحاب حقه من الدراسة؛ إذ اكتفوا بذكر المصطلحات، كأصل الوضع، وأصل القاعدة والأصل المهجور والرد إلى الأصل، تاركين للقارئ أن يفهم معاني هذه المصطلحات من سياق الكلام، ومقصوده أنهم تناولوا الاستصحاب عمليا دون أن يمهدوا له بالتنظير.

ويظهر تمام حسان منصفا في التماسه العذر للنحاة في عدم اهتمامهم بالتنظير للاستصحاب، قائلا: " ولست أتهم المؤلفين في أصول النحو بأن تفاصيل نظرية الاستصحاب لم تكن واضحة في أذهانهم إذ لو كان الأمر كذلك لما استطاعوا أن يحسنوا التطبيق، وكل ما أوجهه إليهم أنهم تركوا الكثير من المعلومات دون إثبات، لأنهم اتكلوا على شيوعها في زمانهم، أو لأنهم لم يجدوا من الضروري إثباتها، لأن الاستصحاب كان عندهم من أضعف الأدلة"[12] .

وقد اضطلع تمام حسان بمحاولة التنظير للاستصحاب النحوي، من خلال التنقيب في كتب النحاة، وهو بذلك لم يبدع دليلا كان معدوما، بل نظَّر لدليل كان موقف النحاة حياله عمليا، ولكن هذا لا يؤدي بنا إلى غمط فضل هذا الباحث، فبحثه للاستصحاب النحوي، وسلُّه لمباحثه من كتب النحاة ومحاولة تصنيفِهَا جهدٌ علمي لا يستهان به، بل يحرز به فضلَ سبقِ الاهتمام التنظيري، خاصة إذا ما قورن بالدراسات النحوية الحديثة التي تناولت أصول النحو العربي بالبحث و الدراسة، وظل أكثرها يردد ما ذكره القدامى عن الاستصحاب دون تقديم إضافة بارزة .

2- أهم أسس الاستصحاب النحوي:

ينبني الاستصحاب النحوي على عدة أسس، وقد تبين لنا من خلال جهود تمام حسان قيامه على أساسين بارزين هما:

1- فكرة الأصل والفرع:

إن فكرة الأصل والفرع متأصلة في العلوم اللغوية العربية بصفة عامة، فهي ليست مقتصرة على الدراسات النحوية فحسب، بل لها حضور في علم الأصوات

والـصرف والعـروض والبلاغـة أيضـا [13].

وأمـا الدراسـة النحويـة - والتـي نُعنـيَ بهـا - فـإن فكـرة الأصـل والفـرع راسـخة فيهـا منـذ بدايـات نشـأة النحـو، وبقيـت تتجـذر فيـه مـع المراحـل التـي مـر بهـا [14]، فقـد نشـأت هـذه الفكـرة مـن خـلال عمليـة اسـتقراء كلام العـرب التـي أتاحـت للنحـاة ملاحظـة ظواهـر لغويـة تتسـم بالاطـراد والكـثرة فوسـموها بالأصليـة، وأخـرى اتسـمت بالقلـة والنـدرة فوسـموها بالفرعيـة، ولهـذه الفكـرة مجـار أخـرى تشـعبت إليهـا، وسـنتطرق إلى بعضهـا في عـرض المفاهيـم الاسـتصحابية عنـد تمـام حسـان .

وقـد قامـت هـذه الفكـرة عـلى تقديـم الأصـل؛ إذ اعتـبره النحـاة قانونـا مثاليـا لـه الأولويـة، وأمـا الفـرع فقـد اعتـبروه تابعـا لـه، ومسـتثنى منـه[15]، حتـى وإن كان هـذا الفـرع مطـردا في بعـض الحـالات فـإن درجتـه - عندهـم - تبقـى أحـط مـن الأصـل[16].

ومـن الأمثلـة التـي تـدل عـلى تطبيـق النحـاة لهـذه الفكـرة القاعـدةُ التـي سـاقوها عـن البنـاء، والتـي ذهبـوا فيهـا إلى أن " الأصـل في البنـاء أن يكـون عـلى السـكون" [17]، ويعنـي هـذا أن مـا كان مبنيـا عـلى الفتـح أو الضـم أو الكـسر فإنـه يأخـذ صفـة الفرعيـة إزاء هـذا الأصـل، والأمثلـة عـلى هـذا كثـيرة .

وقـد حـاول بعـض الباحثـين تبيـين الأسـباب التـي دعـت النحـاة إلى اسـتخدام هـذه الفكـرة، وملخـص رأيهـم في ذلـك، أن النحـاة نظـروا إلى اللغـة العربيـة عـلى أنهـا لغـة مثاليـة مـبرأة مـن الشـذوذ والعيـوب، ولذلـك بحثـوا عـن أصـول مثاليـة للظواهـر اللغويـة[18]، اعتقـادا منهـم أن العـربي الفصيـح كان يبنـي نشـاطه اللغـوي عـلى أسـاس مـن وجـود أصـل وضعـت عليـه الظواهـر اللغويـة [19].

ويبـدو أن العـربي الفصيـح (المتكلـم) لم يكـن عـلى علـم بقواعـد اللغـة ولا بالأسـس المنهجيـة التـي تحكمهـا ولذلـك فإننـا نتحفـظ عـلى هـذا الاعتقـاد، ونـرى أن فكـرة الأصل والفـرع وجـدت طريقهـا إلى النحـو العـربي، وتمكنـت فيـه؛ لأن النحـاة اتخذوهـا أساسـا مـن الأسـس المنهجيـة في ضبـط العمليـة التقعيديـة، وبنـاء عليـه فـإن فكـرة الأصـل والفـرع ناتجـة مـن تجريـد النحـاة، ومـن نظرهـم في المـادة اللغويـة .

2 - الاقتصاد اللغوي:

إن مصطلح الاقتصاد اللغوي يحمل في طياته الدلالة على بذل أقل جهد للوصول إلى المطلوب، وهي سمة تتيحها اللغات لمتكلميها من خلال ظواهرها المختلفة، ونلمح هذا المفهوم في تعريف مارتيني للاقتصاد اللغوي على أنه: " تقليص كل تمييز غير مفيد، وإظهار تمييزات جديدة، والإبقاء على الوضع الراهن، فالاقتصاد اللغوي هو التآلف بين كل القوى المتواجدة" [20].

ولذلك عدَّ تمام حسان الاقتصاد اللغوي من خصائص العربية [21]؛ فهي لغة تتيح لمتكلميها نقل" الفوائد الكثيرة بوسائل تعبيرية ميسرة، تخفف القدر الكبير مما تطلبه المعاني للإبلاغ" [22].

وهناك اقتصاد لغوي يتمثله الباحث إذا ما نحا إلى التعبير بالقليل المتناهي عن الكثير غير المتناهي، ومن الأمثلة على ذلك سير النحاة إلى تجريد موازين صرفية صالحة لأن ينسج على منوالها عدد غير متناه من الكلمات، أو أن تنسب المعاني المتعددة إلى صيغة واحدة، كصيغة "استفعل" تصلح للدلالة على الطلب والصيرورة وغيرهما من المعاني[23].

وهذا هو الذي عناه الأستاذ تمام حينما صنف الاقتصاد من خصائص العلم المضبوط، لأنه يطبع القواعد بالاختصار والدقة، ويرى أن هذا الاقتصاد يتجلى في مظهرين:

- الاستغناء بتناول الأصناف عن تناول المفردات في العبارة العلمية.

- ويتجلى في التقعيد، حيث يجتهد الباحث في أن تكون القاعدة قصيرة لا تتعدى بضع كلمات تغني عن المقالات الطوال [24]. وسيتجلى هذا الأساس في عرض مسائل الاستصحاب.

ثانيا: أصول الاستصحاب النحوي وفروعه في نظر تمام حسان:

نرى أن نتناول التقسيم الذي أورده الأستاذ تمام للمسائل الاستصحابية إلى قسمين، بناء على فكرة الأصل والفرع التي تطرقنا إليها آنفا.

1 / أصول الاستصحاب النحوي:

1-1 أصل الوضع:

يقصد بأصل الوضع [25] - في نظر تمام حسان - الأصل الذي جرده النحاة لوضع الحرف والكلمة والجملة في اللغة العربية . وقد اعترض حسن الملخ على هذا المفهوم، واقترح مفهوما آخر لأصل الوضع، فهو عنده "الأصل المجرد لوضع اللفظ المفيد أو التركيب الصحيح" [26]، ويضم أصلُ وضعِ اللفظِ المفيدِ أصلَ وضعِ الحرفِ والاسمِ والفعلِ، ويشمل أصلُ وضعِ التركيبِ الصحيحِ الجملةَ وما يتعلق بها [27].

وقد بين الملخ دواعيَ عدوله عن مفهوم تمام حسان لأصل الوضع – الذي سلف ذكره - إذ يرى أن الحرف أحد أقسام الكلمة، وينبغي أن ينضوي تحتها، لا أن يكون طرفا قائما بذاته من أطراف أصل الوضع، وأما اللفظ المفيد فقد جاء ليخصص العموم الموجود في لفظة الكلمة التي قد تكون مفيدة، وغير مفيدة، والمفيد منها هو المقصود، وأما استبدال مصطلح أصل وضع التركيب الصحيح بأصل وضع الجملة فيعود - في نظر الملخ - إلى أن التركيب أعم من الجملة [28].

ويظهر تقسيم حسن الملخ لأصل الوضع مزيلا لما قد يعرض للقارئ من إبهام وتناقض في تقسيم تمام حسان له، ولكن هذا لا يحجبنا من تسجيل بعض الملاحظات على مناقشته لتقسيم الأستاذ تمام، منها أن اعتراضه على جعل الحرف طرفا من أطراف أصل الوضع، مثله مثل الكلمة آت من اعتقاده أن المقصود بمصطلح الحرف هنا حروف المعاني، كحروف الجر وحروف العطف، ولكن الذي قصده تمام حسان هو الحروف الهجائية، و سداً لهذا اللبس أقترح استخدام مصطلح أصل وضع الصوت اللغوي بدل أصل وضع الحرف، مادام أن تناوله صب في الدراسة الصوتية - كما سنرى لاحقا -، وأما مصطلح أصل وضع الكلمة و بالنظر إلى بحثه عن وضع الصيغ من الناحية الصرفية، فأقترح مصطلح أصل وضع الصيغة الصرفية بدله حتى يزول اللبس، وأما مصطلح أصل وضع الجملة فلا أرى داعيا إلى استبداله؛ إذ اللبس فيه مأمون .

ولكننا سنستخدم المصطلحات التي أوردها الأستاذ تمام كما هي، دون أن نغفل تبيين وجهة نظرنا في المصطلحات في ثنايا التحليل .

1-1-1 أصل وضع الحرف:

لقد اتخذ العلماء فكرة ذوق الحروف سبيلا لمعرفة أصل وضعها؛ إذ كانوا ينطقون بالحرف أو الصوت اللغوي ساكنا مسبوقا بهمزة مكسورة، وقد ساعدهم ذلك في بيان مخرج وصفة كل حرف، ويعني هذا أن أصل وضع الحرف هو أصل مخرجه وصفاته التي تحدد نطقه في حالة إفراده ويسمى في الصوتيات الحديثة بالفونيم، وسنضرب مثالا لذلك بمخرج حرف النون و بعض صفاته:

- الأصل في النون أن تنطق في اللثة، وأن تكون أنفية .
- الأصل في النون أن تكون مجهورة، ومرققة [29].

فهذا المخرج المحدد والصفات تمثل أصل وضع حرف النون، والأمر نفسه مع بقية الحروف، وإذا ما دخل الحرف في سياق كلامي فمن الممكن أن يؤثر أو يتأثر، ما يسبب في خروجه عن الأصل، إلى عدة تمثلات نطقية لهذا الحرف يطلق عليها مصطلح العدول عن الأصل، أو ما يعرف بالصور والتشكلات الصوتية للحرف بعد دخوله في السياق، والتي تصطلح عليها الصوتيات الحديثة بمصطلح الآلفون.

2-1-1- أصل وضع الكلمة:

ويقصد به أصل الكلمة المجرد أو المفترض الذي جرده النحاة بعد أن قاموا بالاستقراء والتقعيد، وقد تناول تمام حسان الأصل انطلاقا من خلال تصنيف الكلمات من ناحيتي الاشتقاق والجمود، و قد خلص إلى وجود نوعين للكلم:

أ- كلمات تركيبية:

وهي كلمات محصورة العدد تتسم بالجمود والبناء، وغير قابلة للاقتراض من لغة إلى لغة أخرى، و تستعصي أن تكون بين المهجور أو المهمل، وتظهر وظيفتها في التركيب، ومن هذه الكلمات الضمائر و الموصولات والإشارات و الظروف الجامدة والحروف [30].

وقد تخضع هذه الكلمات لظاهرة التركيب عند بعض النحاة، على نحو ما فعلوا مع "لكنَّ" التي ذهبوا إلى أن الأصل فيها إنْ، زيدت عليها لا والكاف، فصارتا جميعا حرفا واحدا[31] وكذلك فعلوا مع "مذْ ومنذُ "؛ فقد ذهب بعض النحاة إلى أنهما مركبتان من" مِنْ و إذْ " [32] .

وقد نظر بعض الباحثين [33] إلى تركيب الكلمات على أنه محاولة من النحاة البحثَ عن الأصل التاريخي للكلمات قبل أن تصير على صورتها الحالية، ولكن الذي يظهر أن النحاة لم يكن في وُكْدِهِمْ تقصِّي الأصل التاريخي للكلمات، وإنما يدل هذا التركيب عن استحكام فكرة الأصل والفرع في اجتهاداتهم، خدمةً لمنهجهم القائم على تعليل القواعد المجردة .

ب- كلمات اشتقاقية:

وهذه الكلمات على عكس الأولى تتسم بالاشتقاق وعدم الحصر، وقابلية النقص والزيادة، ويذهب تمام حسان إلى أن النحاة لم يصلوا إلى أصل وضع الكلمة إلا بعد أن جردوا أصلين، هما: أصل الاشتقاق، وأصل الصيغة .

أما **أصل الاشتقاق** فهو الجذر الصرفي للكلمات التي بينها قرابة، مثل: قتل- يقتل- اقتل - قاتل - مقتول – قَتَّالٌ – قَتُول ...الخ .

وقد لاحظ النحاة أن هذه الكلمات بينها رحم موصولة، تتمثل في اشتمالها على حروف ثلاثة ترد في كل الكلمات بترتيب معين، وهي (ق - ت - ل)، وهي أصل اشتقاق هذه الكلمات كلها، وقد جرد النحاة لهذه الحروف الدالة على أصل اشتقاق الكلمات قالبا عبروا عنه بـ:" فاء الكلمة وعينها ولامها "[34].

ويبدو أن تمام حسان بإقراره لهذا الأصل يهدف إلى فض النزاع الذي دار بين النحاة البصريين والكوفيين حول أصل اشتقاق، أهو المصدر أم الفعل؟.

وهذا الأصل رائز من روائز الاقتصاد اللغوي، فهو يسمح باختزال ما لانهاية من الكلمات في مجموعة من الصيغ المجردة .

و أما **أصل الصيغة** فيمثل البنية الصرفية للكلمات المختلفة كصيغة "فاعل-

مفعـول – فعـول – فعـال ... الـخ "، وينشـأ أصـل وضـع الكلمـة مـن علاقـة التقاطـع بـين أصـل الاشـتقاق (فـاء الكلمـة وعينهـا ولامهـا) وبـين أصـل الصيغة؛ فكلمة "سـائل" ناشـئة مـن أصـل اشـتقاقها "سـأل"، وأصـل صيغتهـا "فاعـل"، والعلاقـة بينهـما أنتجـت كلمـة مسـتعملة، و بذلـك يكـون هـذا التقاطـع تقاطعـا منتجـا، وأمـا لـوكان أصـل الاشـتقاق "سـأل"، و أصـل الصيغـة "انفعـل" فـإن التقاطـع بينهـما قـد يـورد كلمـة "انسـأل " مثـلا، وهـي كلمـة غـير مسـتعملة، وبـذلك يكـون التقاطـع غيـرَ منتِـج [35].

1-1-3- أصل وضع الجملة:

لقـد كان تجريـد النحـاة لأصـل الجملـة متمثـلا في شرط اشـتمالها عـلى ركنـين، هـما: المسـند والمسـند إليـه، ومـا زاد سَـمَوْهُ فضلـة أو تكملـة، ولا يدخـل هـذا العنـصر في أصـل وضـع الجملـة [36].

وقـد أكـد تمـام حسـان عـلى اعتبـار أصـل الإسـناد في وضـع الجملـة العربيـة، وأضـاف إليـه أصـولا أخـرى اسـتقاها مـن الدراسـات النحويـة عنـد القدمـاء، وهـذه الأصـول هـي:

- الأصـل الذكـر، فـإذا عـدل عنـه إلى الحـذف وجـب تقديـر المحـذوف مـن ركنـي الجملـة .

- الأصل الوصل، وقد يعدل عنه إلى الفصل بين الكلمات المتلازمة .

- الأصل الإظهار، فإذا أضمر أحد الركنين وجب تفسيره .

- الأصل الرتبة بين عناصر الجملة، وقد يعدل عنها إلى التقديم والتأخير .

- الأصـل الإفـادة، وهي"أصـل الأصـول بالنسـبة للجملـة" [37] فـإذا لم تتحقـق الفائـدة فـلا جملـة [38].

ونلاحـظ في هـذه القواعـد اهتـمام النحـاة بالأصـل، إذ سـعوا إلى رد كل عـدول إلى أصلـه، وإن أدى بهـم ذلـك في بعـض الأحايـين إلى التعليـل والتأويـل.

وقـد ذهـب حسـن الملـخ إلى جعـل مصطلـح أصـل وضـع التركيـب الصحيـح بـدل مصطلـح أصـل وضـع الجملـة؛ ومـبرره في ذلـك أن المصطلـح الـذي ارتضـاه أعـم مـن مصطلـح تمـام حسـان، بالإضافـة إلى أنـه يسـهم في إبعـاد التعليـلات المعقـدة التـي قـد

يذهب إليها بعض النحاة تحاشيا للخروج عن الأصول التي جردوها لأصل الجملة، فالمنادى في قولنا :"يا الله" مفيد مع أداة النداء، دون الحاجة إلى تقدير فعل محذوف كـ "أدعو"، لأن هذا التركيب حتى وإن لم يقم على أصل الإسناد فإنه قائم على أصل الإفادة، وهو أصل الأصول، وأما أصل الإسناد - في نظره – فإنه غالب الورود وليس دائما في التراكيب [39].

ويبدو أن لجوء النحاة إلى التقدير لم يكن ضربا من العبث، بل هو محاولة تهدف إلى إشباع رغبة طالب النحو في تفسير الظواهر النحوية وتعليلها على وجه العموم، والتي خرجت عن أصل وضعها بصورة خاصة، شريطة ألا يكون هذا التقدير موغلا في التعسف والتمحل والتأويل البعيد الذي يخرجه عن غايته المنشودة .

1-2 أصل القاعدة:

ويقصد بأصل القاعدة [40] "تلك القاعدة السابقة على القيود و التعريفات كقاعدة رفع الفاعل ونائب الفاعل و المبتدأ وتقدم الفعل على الفاعل وتقدم الموصول على صلته وافتقار الحرف إلى مدخوله وهلم جرا" [41]، والمظان التي يُعثَر فيها على أصول القواعد هي التعريفات و الحدود، إذ تشير إلى الحالة الأصلية التي يكون عليها الباب النحوي .

ويعتبر أصل القاعدة مقياسا معياريا، ينبغي تناول فروع القاعدة في سياقه، كما أنه يعد معيارا اقتصاديا يُظهِر التكامل والانسجام بين أصول قواعد النحو العربي[42].

وتجريد النحاة لأصل القاعدة له فوائد، منها:

- يعبِّر عن أساسِ عملية التقعيد المتمثل في قيامها على الظواهر المطردة .

- يُيسِّر على طالب النحو تعلُّمَه، إذ يقوم بحفظ أصول القواعد، وأما الفروع فتتميز له بتميز أصولها.

1-3- الرد إلى الأصل:

لقد شغف النحاة بفكرة الأصل إلى حد الاجتهاد في إلحاق الفروع وردها إلى

أصولها، وإن أحوجهم ذلك إلى التعليل والتأويل، وقد شمل هذا الرد كل عدول عن أصل الوضع و أصل القاعدة.

1-3-1- الرد إلى أصل الحرف:

إن المتكلم قد يعدل بالحروف أو الأصوات اللغوية إلى فروعها؛ لأن أصول الحروف لا تنطق، وإنما تنطق فروعها، فالنون مثلا تنطق فروعها، فتأتي مخفاة، أو مدغمة، أو مقلَبَة وهكذا.

ولكن السامع حينما تستقبل أذنه صوتا لغويا واردا في سياق لغوي معين، يحاول رد تلك التمثلات الفرعية التي يرد عليها الصوت إلى أصول وضعها، ولهذا الردِّ سببان في نظر تمام حسان، وهما:

- إن المعنى يرتبط بالأصول لا بالفروع، فمخرج النون في كلمة "نشأ" يختلف عنه في "ينشأ"، ولكن المعنى يجعل ينشأ مضارعا من نشأ، على الرغم من اختلاف الفرع في المخرج والصفة .

- إن المتكلم والسامع لهما حدس بأصل وضع الحرف أو الصوت، فهما لا ينتبهان إلى الفروع إلا إذا نبها إليها، فالمتكلم يظن أنه نطق بالأصل وهو ينطق الفرع، والسامع يظن أنه سمع الأصل، وهو يسمع الفرع [43].

1-3-2- الرد إلى أصل الكلمة:

إن حدس المتكلم والكاتب والسامع إزاء الكلمات حدسٌ يَتَوَصَّلُ إلى الفروع دون الأصول؛ لأن الأصول من اختراع وتجريد النحاة، فالعربي الفصيح حين ينطق بكلمة " قال " مثلا لا يفكر في أن أصلها المجرد" قَوَلَ "، ولا في أن أصل" كساء " هو" كساو"[44].

والذي يدعو إلى رد الكلمة إلى أصلها هو حدوث عدول عنه، كالعدول عنه بالحذف، أو بالقلب ، أو بالإعلال والإبدال، وغيرها. و نضرب مثالا على الرد إلى أصل الكلمة بحصول الحذف، فالنحاة حينما وقفوا عند كلمات " أخٌ - أبٌ - يدٌ ..." وجدوا أنها تتكون من حرفين، فجردوا لها حرفا ثالثا [45]، وهو الواو - الذي حذف

منها في نظرهم - حتى تؤول إلى أصل وضعها الثلاثي [46]؛ لأن اللغويين القدامى يرون أن ألفاظ اللغة العربية تقوم على حروف ثلاثة أصلية [47] تمثل أصل بنائها .

1-3-3- الرد إلى أصل الجملة:

ويتم الرد إلى أصل الجملة إذا حصل عدول عن أصل من أصول وضعها السالفة الذكر، فإذا عدل عن الذكر إلى الحذف مثلا فإن النحاة يحاولون رد الجملة إلى أصل الذكر بالتقدير؛ ففي السؤال: **كيف محمد ؟** يأتي الجواب، **فرحٌ** مثلا، فإن النحاة يقدرون المبتدأ من جنس المسئول عنه، حتى يكتمل للجملة ما حذف منها، وترد إلى أصل الإسناد والذكر، فيقولون: أصل الجملة **محمد فرح**، والأمثلة على الرد إلى أصل الجملة كثيرة في كتب النحو.

1-3-4- الرد إلى أصل القاعدة:

إن القواعد الأصلية تختزن تحتها قواعد فرعية تمثل العدول عن الأصل، - وكما ذكرنا سابقا - فإن النحاة يجتهدون في رد كل فرع إلى الأصل، فإذا وقع عدول عن الإظهار إلى الإضمار مثلا وجب استيفاء تفسير يرد به العدول إلى أصله، وقد تجلى ذلك في القاعدة التي تقول: إن إذا الظرفية لا تدخل إلا على الجمل الفعلية[48] (أصل القاعدة)، و إذا ورد دخولها على جملة اسمية كما في قوله تعالى: ﴿ **إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ** ﴾ [49]، فإن النحاة يقدرون فعلا يفسره الفعل المذكور بعد السماء، وهو انفطرت، حتى لا ينخرم أصل القاعدة الذي جردوه لهذه الجملة وما جاء على مثالها [50].

2 / فروع استصحاب النحو:

العدول عن أصل الوضع:

إن الأصول التي جردها النحاة ينضوي تحت كل أصل منها مجموعة من الفروع، اصْطُلِح عليه بالعدول عن الأصل، وقد تناولها تمام حسان على النحو الآتي:

1- العدول عن أصل وضع الحرف:

يمثل العدول عن أصل الحرف أو الصوت تلك التفريعات التي تنتج عن دخول

الصوت في سياق لغوي، فأصحاب السليقة من العرب كرهوا توالي الأمثال، و ألفوا توالي الأشتات، فإذا توالى المثلان أو المتقاربان من هذه الأصول عدلوا عن أصل أحدهما ومالوا به إلى مخرج الآخر أو بعض صفاته، فآلوا بالنطق إلى الإدغام أو الإخفاء أو الإقلاب ... الخ [51].

ويرى تمام حسان أن الكتابة العربية لا تعترف بظاهرة العدول عن الأصل، فقد خصصت لكل أصل رمزا هجائيا (أ – ب – جـ - د ...)، وتغاضت عن الفروع التي جاء بها العدول عن أصل كل حرف من الحروف الهجائية . ويعني هذا أن الكاتب يفرق بين الأصول، دون التفريق بين الفروع التي من الممكن أن يأتي عليها الحرف[52]، ويعتبر هذا اقتصادا تتيحه الكتابة العربية لمستعمليها.

ويُستشَف العدول عن أصل الحروف في كلام المتكلم، فهذا الأخير حينما ينطق بالنون مثلا لا ينطقها نطقا واحدا، بل يتعدد نطقها عنده بتعدد السياقات التي ترد فيها، فقد تنطق نونا مخفاة، أو مدغمة، أو مقلبة، وغيرها من التمثلات المختلفة التي تمثل عين العدول عن أصل وضع الحرف .

2- العدول عن أصل وضع الكلمة:

ينقسم العدول عن أصل وضع الكلمة إلى قسمين: عدول مطرد، وعدول غير مطرد:

أما العدول غير المطرد فقد سماه النحاة شاذا، وإذا كان فصيحا فإنه يحفظ ولا يقاس عليه[53]، ومن أمثلته كلمة إلياسين في قوله تعالى: ﴿ **سَلَامٌ عَلَى آلِ يَاسِينَ**﴾[54]؛ إذ يرى الزمخشري أن أصلها إلياس[55]، وقد عُدِل بها عن أصلها عدولا غير مطرد .

و أما العدول المطرد فإنه يخضع لقواعد تصريفية متعددة كالإبدال أو الإعلال، أو النقل أو القلب أو الحذف أو الزيادة [56]، والذي يؤدي إلى هذا العدول غالبا هو ما يحدث من ثقل في الكلمة إذا نطقت بذلك الأصل الذي اخترعه النحاة لها، والأمثلة على هذا العدول عديدة ومتنوعة في تصانيف النحاة، نكتفي منها بمثالين

قررهـما النحـاة:

1- إذا وقعـت الـواو متطرفـة، وقبلهـا ألـف زائـدة قلبـت همـزة، مثـل كلـمات: سـماء وكسـاء و رجـاء و نجـاء ذهـب النحـاة إلى أنهـا معدولـة عـن أصولهـا؛ إذ الأصـل فيهـا: سـماو و كسـاو و رجـاو و نجـاو[57].

2- إذا اجتمعـت اليـاء و الـواو والسـابق منهـما سـاكن قلبـوا الـواو يـاء، وجعلوهـما يـاء مشـددة مثـل كلمـة: سـيِّد و جيِّـد و هـيِّن و ميِّـت، معـدول بهـا عـن الأصـول التـي جردهـا لهـا النحـاة وهـي: سـيْود و جيْـود و هيْـون و ميْـوت [58]، وعلـة هـذا العـدول المتمثـل في قلـب الـواو إلى اليـاء عائـدة إلى مـا لاحظـه النحـاة مـن خفـة اليـاء عـن الـواو، ولمـا وجـب قلـب أحدهـما كان قلـب الأثقـل إلى الأخـف أولى مـن قلـب الأخـف إلى الأثقـل [59] .

ويبـدو أن استبسـال النحـاة لفكـرة الأصـل هـو الـذي أدى بهـم إلى بنـاء علـل تفـسر مـا ذهبـوا إلى أنـه عـدول عـن أصـل وضـع الكلمـة، ولكـن ألا يمكـن أن نذهـب إلى أن هـذه الكلـمات جـاءت عـلى أصـل وضعهـا، دون الحاجـة إلى اخـتراع أصـول لهـا، والحديـث عـن العـدول عنهـا ؟! .

3- العدول عن أصل وضع الجملة:

يتـم العـدول عـن أصـل وضـع الجملـة إذا حصـل عـدول عـن أحـد الأصـول المذكـورة آنفـا، بواسـطة الحـذف أو الإضـمار أو الفصـل أو تشـويش الرتبـة بالتقديـم والتأخـير أو التوسـع في الإعـراب، وينقسـم هـذا العـدول إلى قسـمين: عـدول مطـرد، وغـير مطـرد:

أمـا العـدول غـير المطـرد فهـو الـذي يسـميه النحـاة شـاذا، أو ضرورة أو نـادرا، ويمكـن تناولـه في نظـر تمـام حسـان تحـت مبحـث الترخـص عنـد أمـن اللبـس .

وأما العدول المطرد فإنه يخضع لاعتبارات، وهي:

- أن تتحقـق فيـه الفائـدة أو أمـن اللبـس، بـأن يكـون هنـاك دليـل عـلى المحـذوف مثـلا، وألا يُحـدِث تقديمـه أو تأخـيره عـن مكانـه لبسـا في المعنـى .

- الخضوع لقواعد معينة يتم هذا العدول في ضوئها ويطرد في ضوئها [60].

4- العدول عن أصل القاعدة:

وينقسم هذا العدول إلى مطرد، وغير مطرد أيضا:

أما العدول غير المطرد عن أصل القاعدة فإنه يحفظ إن كان فصيحا ولا يقاس عليه بسبب شذوذه.

وأما إذا كان العدول عن أصل القاعدة مطرد ا فإنه يكون أهلا لأن يقاس عليه، وقد ذكر الأستاذ تمام بعض الأسباب التي تدعو إلى العزوف عن الأصل، وتقديم الفرع عليه، منها:

1- إرادة أمن اللبس الذي قد لا يكون مع الاستصحاب، بل مع العدول عنه، ومثال ذلك أن القاعدة الأصلية تجعل المبتدأ متقدما على الخبر، ولكن إرادة أمن اللبس قد تحتم في بعض التراكيب تقدم الخبر على المبتدأ؛ كما في قول الشاعر:

أَهَابُكِ إِجْلَالاً، وَمَا بِكِ قُدْرَةٌ عَلَيَّ، وَلَكِنْ مِلْءُ عَيْنٍ حَبِيبُهَا

فالمبتدأ هو حبيبها، وقد جاء مؤخرا عن خبره المتمثل في ملء عين وجوبا؛ إذ لو استصحب الأصل لعاد الضمير على متأخر لفظا ورتبة [61]، ولأدى ذلك إلى اللبس، وقد تجلى في هذا المثال تقديم العدول عن القاعدة على أصلها.

2- مراعاة أصل آخر حين يتعارض الأصلان في تركيب بعينه، ومثال ذلك أن الأصلَ في المبتدأ أن يكون مقدما على الخبر، ولكن تقديمه قد يتعارض مع قاعدة أصلية أخرى وهي أن الأصل في أسماء الاستفهام الصدارة، فيقدم اسم الاستفهام (خبر) على المبتدأ [62]، والداعي إلى تقديم قاعدة أسماء الاستفهام لها الصدارة على قاعدة تقدم المبتدأ على الخبر، يعود إلى أن أسماء الاستفهام من الكلمات التركيبية، وهي أكثر تأصلا في حقل الرتبة والافتقار والبناء من الكلمات الاشتقاقية التي ينضم إليها المبتدأ [63].

3- الذوق العربي في الأداء اللغوي (النطق) وما يرتبط بهذا الذوق من الظواهر السياقية، فقد تكون هناك قاعدة أصلية صوتية أو صرفية أو نحوية يرد عليها من المواقع ما يجعل الالتزام بتطبيقها في النطق منافيا للذوق العربي، فمن القواعد

الصوتيـة في اللغـة العربيـة "ليـس في اللغـة التقـاء السـاكنين" ولكـن قـد يعـدل عـن هـذه القاعـدة إذا كان مـن مقـررات النظـام مـا هـو أولى بالاعتبـار مـن التقـاء السـاكنين وذلـك نحـو الوقـف بالسـكون عـلى آخـر الـكلام، وقبـل الحـرف الأخـير سـكون، نحـو "مِـنْ قَبْـلْ"، وكذلـك الحـال إذا جـاء في كلمـة حـرف مـد بعـده حـرف مشـدد، عـلى نحـو "الطامَّـة – الصاخَّـة – الصافَّـات.. " [64].

خاتمة:

بعـد هـذه الوقفـة المقتضبـة مـع بعـض قضايـا الاسـتصحاب النحـوي عنـد تمـام حسـان، نحـاول أن نسـتخلص أهـم النتائـج:

- لقـد أولى تمـام حسـان الاسـتصحاب اهتمامـا كبـيرا، إلى حـد أنـه صنفـه قبـل القيـاس، مخالفـا بذلـك رأي الأصوليـين القدامـى، والمـبرر الـذي قدمـه لتعليـل هـذا التقديـم يتمثل - في نظـره - في أن القيـاس لا يكـون إلا بعـد أن يتضـح الأصـل والفـرع ويعـرف المطـرد مـن الشـاذ، ولا يتوصـل إلى هـذه الأمـور إلا بدراسـة الاسـتصحاب.

- تجـلى مـن خـلال الجهـد التنظـيري الـذي قـام بـه تمـام حسـان لدليـل الاسـتصحاب النحـوي أن النحـاة كانـوا يسـيرون وفـق منهـج علمـي في تنـاول مسـائل اسـتصحاب النحـو غـير أنهـم لم يسـلكوا أسسـه في قواعـد نظريـة، بـل اقتـصروا عـلى التطبيـق لأنـه كان واضحـا في أذهانهـم .

- توصـل البحـث إلى أن دراسـة اسـتصحاب الحـال تقـوم عـلى أساسـين، هـما: فكـرة الأصـل والفـرع والاقتصـاد اللغـوي أيضـا .

- لقـد أضفـى الأسـتاذ تمـام عـلى دراسـته لاسـتصحاب الحـال جـدة وتميـزا، فهـي مـن الدراسـات الفريـدة لهـذا الدليـل، ويتجـلى تميزهـا في ذلـك التصنيـف القائـم عـلى فكـرة الأصـل والفـرع، والتـي أنشـأ مـن خلالهـا أصـولا لاسـتصحاب الحـال تمثلـت في: أصـل وضـع الحـرف والكلمـة والجملـة وأصـل القاعـدة، والـرد إلى الأصـل أيضـا، كـما أنشـأ فروعـا عـن هـذه الأصـول، وهـي: العـدول عـن أصـل وضـع الحـرف والكلمـة و الجملـة والقاعـدة .

- تبين لنا من خلال هذا البحث مدى تمكن الأستاذ تمام من فهم التراث النحوي، إذ جعله نقطة الانطلاق ليضيف إليه وينقح ويزيد، واتضح هذا في دراسته للاستصحاب النحوي التي تميزت بالتنظيم في عرض الأفكار والمصطلحات، فجاءت دراسته مختلفة عن بحوث أغلب الباحثين المحدثين في أصول النحو الذين يعكفون على إعادة ما ذكره الأصوليون القدامى في الاستصحاب دون إضافة مميزة .

الإحالات

1- تمام حسان لغوي مصري ولد سنة 1918م بإحدى محافظات الصعيد، حصل على شهادتي الماجستير والدكتوراه في الجامعة اللندنية، كان عضوا في مجمع اللغة العربية بالقاهرة، كما نال جائزة الملك فيصل في الدراسات اللغوية الحديثة مقاسمة مع عبد القادر الفاسي الفهري سنة 2006 م. وقد توفي يوم الثلاثاء 13 من ذي القعدة 1432هـ الموافق لـ 11 من أكتوبر 2011 م رحمه الله . ينظر: عبد الرحمان حسن العارف وآخرون، تمام حسان رائدا لغويا، عالم الكتب، ط1، 2002، ص 13 – 15 .

2- ينظر: مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ط4، 2004، ص 507 .

3- ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، مطبعة مصطفى البابي، القاهرة، ج3، ص 335 .

4- ينظر: محمد الشوكاني، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، دار الكتب العلمية، لبنان، دط، دت، ص 352 .

5 - الغزالي أبو حامد محمد بن محمد ، المستصفى في علم الأصول، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1993، ص 160 .

6- بدر الدين الزركشي، البحر المحيط في أصول الفقه، تحقيق محمد محمد تامر، دار الكتب العلمية، ج 3، ط1، 1421، ص 330 .

7 - أبو البركات الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب و لمع الأدلة في أصول النحو، تحقيق سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ط2، 1971، ص 46 .

8- ينظر: أبو البركات الأنباري، لمع الأدلة، ص 141 .

9- ينظر: المرجع نفسه، ص 142 .

10- محمد الشوكاني، إرشاد الفحول، ص 352 .

11- تمام حسان، الأصول دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، عالم الكتب، دط، 2000، ص 107.

12- ينظر: المصدر نفسه، الصفحة نفسها .

13- ينظر: حسن خميس الملخ، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، دار الشروق، ط1، 2001، ص 17 – 25 .

14- ينظر: المرجع نفسه، ص 27 – 65 .

15- ينظر: خالد بن سليمان بن مهنا الكندي، التعليل النحوي في الدرس اللغوي القديم والحديث، دار المسيرة، الأردن، ط1، 2007، ص 53 – 54 .

16- أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين والكوفيين، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، ج1، دط، 2005، ص67 .

17- ينظر: المرجع نفسه، ج2، ص 90 .

18- ينظر: المرجع نفسه، ص 70 – 72 .

19- ينظر: تمام حسان، مقالات في اللغة والأدب، عالم الكتب،ج1، ط1، 2006، ص450.

20- أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور، ديوان المطبوعات الجامعية، دط، 2007، ص 155 .

21- ينبغي ألا يفهم أن الاقتصاد اللغوي ميزة تختص بها اللغة العربية عن غيرها من اللغات، بل إن هذه الظاهرة موجودة في كل لغات العالم ولكن بدرجات متفاوتة، فعد الاقتصاد اللغوي من خصائص العربية، يعني أنه ظاهرة بارزة وأصيلة فيها . ينظر: وردة غديري، سمات الاقتصاد اللغوي في العربية – دراسة وصفية تحليلية –، مخطوط مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2002 - 2003، ص 02 .

22- فخر الدين قباوة، الاقتصاد اللغوي في صياغة المفرد، الشركة المصرية العالمية للنشر لونجمان، مصر، ط1، 2001، ص 31 .

23- ينظر: تمام حسان، مقالات في اللغة والأدب، ج1، ص 292 – 293 .

24- ينظر: تمام حسان، الأصول، ص 18 – 19 .

25- اعترض خالد الكندي على هذا المصطلح، واقترح بدله مصطلح أصل اللفظ،

مـوردا عـدة أسـباب لاعتراضـه هـذا، منهـا، أن الوضـع في قـول النحـاة " أصـل الوضـع "يعنـي الحالـة التـي كان ينبغـي أن تكـون عليهـا الظاهـرة النحويـة حـين وضعهـا واضـع اللغـة. ينظـر: خالـد بـن سـليمان بـن مهنـا الكنـدي، التعليـل النحـوي في الـدرس اللغـوي، دار المسـيرة، الأردن، ط1، 2007، ص 62 – 63 .

26- حسن خميس الملخ، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، ص 108 .

27- ينظر: المرجع نفسه، ص 109 .

28- ينظر: المرجع نفسه، ص 108 – 109 .

29- ينظر: تمام حسان، الأصول ص 109 .

30- ينظر: المصدر نفسه، ص 115 .

31- ينظـر: أبـو الـبركات الأنبـاري، الإنصـاف في مسـائل الخـلاف بـين النحويـين والكوفيـين، ص 185 .

32- ينظـر: أبـو البقـاء العكـبري، مسـائل خلافيـة في النحـو، تحقيـق عبـد الفتـاح سـليم، مكتبـة الآداب، ط2، 2004، ص 113 .

33- ينظـر: حسـن خميـس الملـخ، نظريـة الأصـل والفـرع في النحـو العـربي، ص 102- 108 -حليمـة عمايـرة، الاتجاهـات النحويـة لـدى القدمـاء دراسـة تحليليـة في ضـوء المناهـج المعـاصرة، دار وائـل، عـمان، ط1، 2006، ص 253 – 263 .

34- ينظر: تمام حسان، الأصول، ص 116 .

35- ينظر: المصدر نفسه، ص 117 .

36- ينظـر: المصـدر نفسـه، ص 121 . حسـن خميـس الملـخ، نظريـة الأصـل والفـرع في النحـو العـربي، ص 109 .

37- المصدر نفسه، ص 143 .

38- ينظر: المصدر نفسه، ص 121 .

39- ينظـر: محمـد حماسـة عبـد اللطيـف، العلامـة الإعرابيـة في الجملـة بـين القديـم والحديـث، دار الفكـر العـربي، دط، دت، ص 106 . حسـن خميـس الملـخ، نظريـة الأصـل

والفـرع في النحـو العـربي، ص 114 .

40- يـرى خالـد الكنـدي أن أصـل الوضـع ينطبـق عـلى أصـل القاعـدة أيضـا، لأن واضـع اللغـة لم يكتـف بوضـع أصـول الحـرف والكلمـة والجملـة، بـل ألزمهـا قوانـين وقواعـد صوتيـة وصرفيـة ونحويـة، و يبـدو أن مـا ذهـب إليـه قمـن بالموافقـة، إذ إنـه يسـهم في التقليـل مـن التفريعـات، وفي الإمـكان ضـم بعضهـا إلى بعـض، لمـا بينهـا مـن تقاطـع . كـما أنـه يمكـن أن يضـم مـا درسـناه في أصـل الوضـع كلـه ضمـن أصـل القاعـدة، إذ كل أصـل وضـع يمثـل قاعـدة في مسـتواه اللغـوي فأصـل وضـع الكلمـة مثـلا يمثـل أصـل قاعـدة صرفيـة، وهكـذا. ينظـر: خالـد الكنـدي، التعليـل النحـوي في الـدرس اللغـوي، ص62 .

41- تمام حسان، الأصول، ص 123 .

42- ينظر: حسن خميس الملخ ، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، ص 92 – 93 .

43- ينظر: تمام حسان، الأصول، ص 139 .

44- ينظر: المصدر نفسه، ص 140 .

45- ينظر: ابن جني، الخصائص، تحق محمد علي النجار، ط1، 2006 ، ص 155- 156.

46- لقـد ذهـب بعـض الدارسـين المحدثـين منهـم مرمرجـي الدومنيـكي و آنسـتانس مـاري الكرمـلي إلى أن أصـل اشـتقاق الكلـمات ثنـائي، وعـلى رأي هـؤلاء فـإن كلـمات" أخ - أب - يـد ... " جـاءت عـلى أصلهـا . ينظـر: زبـير دراقـي، محـاضرات في فقـه اللغـة، ديـوان المطبوعـات الجامعيـة، ط2، 1994، ص 83 . صبحـي الصالـح، دراسـات في فقـه اللغـة، دار العـالم للملايـين، بـيروت، ط15، 2002، ص 153 – 163 .

47- ينظـر: أحمـد محمـد قـدور، مدخـل إلى فقـه اللغـة العربيـة، دار الفكـر، دمشـق، ط3، 2003، ص 214.

48- ينظـر: بهـاء الديـن ابـن عقيـل، شرح ابـن عقيـل عـلى ألفيـة ابـن مالـك، تحقيـق محمـد محـي الديـن عبـد الحميـد، دار الطلائـع، ج3، دط، 2004، ص 51 .

49- سورة الانفطار، الآية 01 .

50- ينظر: تمام حسان، الأصول، ص 144 .

51- ينظر: المصدر نفسه ، ص 127 .

52- ينظر: المصدر نفسه ، الصفحة نفسها .

53- ينظر: المصدر نفسه، ص 128 .

54- سورة الصافات، الآية 130 .

55- ينظر: جار الله الزمخشري: الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ج1، ط2، 2001 ، ص 62 .

56- ينظر: تمام حسان، الأصول، ص 128 .

57- ينظر: أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1، ص 32 .

58- ينظر: المرجع نفسه، ص 32 .

59- ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها .

60- ينظر: تمام حسان، الأصول، ص 130 – 131 .

61- ينظر: المصدر نفسه، ص 135 . ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج1، ص 218 .

62- ينظر: المرجع نفسه، ص 219 .

63- ينظر: تمام حسان، الأصول، ص 136 .

64- ينظر: المصدر نفسه، ص 136 . اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، القاهرة، ط5، 2006، ص 295 – 296 .

المصادر والمراجع

- ابن جني، أبو الفتح عثمان: الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، ط1، 2006.
- ابن عقيل، بهاء الدين: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، دط، 2004 .
- ابن فارس: معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، مطبعة مصطفى البابي، القاهرة ,
- الأنباري، أبو البركات: الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، تحقيق سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ط2، 1971 .

----------: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، دط، 2005 .

- حسان، تمام: الأصول دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، عالم الكتب، دط، 2000 .

-------: اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، القاهرة، ط5، 2006 .

-------: مقالات في اللغة والأدب، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2006 .

دراقي، زبير: محاضرات في فقه اللغة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 1994.

- الزركشي بدر الدين: البحر المحيط في أصول الفقه، تحقيق محمد محمد تامر، دار الكتب العلمية، ج 3، ط1، 1421
- الزمخشري، جار الله: الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط2، 2001 .
- الشوكاني، محمد: إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، دار الكتب العلمية، لبنان، دط، دت .
- الصالح، صبحي: دراسات في فقه اللغة، دار العالم للملايين، بيروت، ط15، 2002.

العارف، عبد الرحمان حسن: تمام حسان رائدا لغويا، عالم الكتب، ط1، 2002 .

- عبد اللطيف، محمد حماسة: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، دار الفكر العربي، دط، دت .
- العكبري، أبو البقاء: مسائل خلافية في النحو، تحقيق عبد الفتاح سليم، مكتبة الآداب، ط2، 2004.
- عمايرة، حليمة: الاتجاهات النحوية لدى القدماء دراسة تحليلية في ضوء المناهج المعاصرة، دار وائل، عمان، الأردن، ط1، 2006 .
- غديري، وردة: سمات الاقتصاد اللغوي في العربية - دراسة وصفية تحليلية -، مخطوط مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2003-2002 .
- الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد: المستصفى في علم الأصول، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1993.
- قباوة، فخر الدين: الاقتصاد اللغوي في صياغة المفرد، الشركة المصرية العالمية لونجمان، مصر، ط1، 2001 .
- قدور، أحمد محمد: مدخل إلى فقه اللغة العربية، دار الفكر، دمشق، ط3، 2003.
- الكندي، خالد بن سليمان بن مهنا: التعليل النحوي في الدرس اللغوي القديم والحديث، دار المسيرة، الأردن، ط1، 2007 .
- مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ط4، 2004.
- الملخ، حسن خميس: نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، دار الشروق، ط1، 2001.
- مومن، أحمد: اللسانيات النشأة والتطور، ديوان المطبوعات الجامعية، دط، 2007.